بسم الله الرحمن الرحيم



دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد:
د. حذيفة شريف "الشيخ صالح" الخطيب
المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

بما أن الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم يعدان أصح كتابين بعد كتاب الله عند المسلمين، فإن دراستهما والبحث فيهما يكتسب أهميته من هذه الناحية، ثم إن اتهام بعض رواتهما بالضعف يعني الطعن في جزء مهم من مصادر التشريع الإسلامية، وبما أن اتهام بعض رواتهما بالضعف قد حصل؛ فإن هذا يستدعي دراسةً لهؤلاء الرواة ومروياتهم في الصحيحين وتبين منهج الشيخين في التخريج لهم، وهل يصحّ التخريج لهم على أي وجه كان؟! أم ينبغي فهم كيفية تخريج الشيخين لهما! ومن هنا جاء هذا البحث؛ لتتبع روايات هؤلاء الرواة الموصوفين بلفظة الضعف ومشتقاتها، ودراسة صنيع الشيخين في تخريجها.

وبعد تتبعي ما كتب عن الصحيحين من دراسات قديمة ومعاصرة لم أقف على دراسة خاصّة تناولت هذا الموضوع بالبحث، وما يمكن أن يصنّف في هذا الباب من الدراسات القديمة ما يلي:

أولاً: دراسةٌ للحاكم النيسابوري، سمّاها "المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين" وهو يتناول فيه جميع الرواة الذين تكلّم عليهم النقّاد، من المجاهيل والمستورين، والوحدان، ومن وصف بسوء الحفظ، والمبتدعة، وغيرهم، دون أن يتتبع جميع أقوال العلماء فيهم، ولا تتبع مروياتهم في الصحيحين، واكتفى بنقل آراء بعض العلماء في الراوي، وإعطاء رأيه الخاصّ في ذلك! وهذا يوقع المطالع لكتابه في إشكالات غير قليلة تجاه رواة الصحيحين.

ثانيًا: ومما يمكن أن يصنف في هذا الباب أيضًا دراسة الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري الذي هو بمثابة مقدمة لكتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري، والناظر في هذه الدراسة يجد صاحبها قد أجاد وأفاد، حيث إنه استوعب جميع الرواة الذين تكلم فيهم من رواة صحيح البخاري، وقد تميزت هذه الدراسة بأنها كانت وجيزة جدًا ومبناها على الاعتذار، إلا أن دراستي هذه قد اختصت بالرواة الذين اتهموا بلفظة (ضعيف) أو أحد مشتقاتها، كما أنني توسعت في الترجمة للرواة بحيث ذكرت ما قال علماء الجرح والتعديل فيهم، بالإضافة إلى تتبع مرويات الراوي وصنيع الشيخين في التخريج له.

ولم أقف على دراسة معاصرة تناولت هذا الموضوع مباشرة، أو ضمن مباحثها، سوى ثلاثة أبحاث ضمن ثلاث رسائل:

-الأولى: منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل للدكتور محمد سعيد حوّى، فقد عقد فصلاً جعل فيه مصطلح ضعيف عند البخاري من مراتب الترك، دون أن يشير إلى تخريج البخاري عمن هذا وصفه، أو عدم تخريجه.

-الثانية: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، للدكتور محمد الطوالبة، تكلم في أحد مباحثه عن طبقات الرواة والرواية عن الضعفاء عند مسلم، وذكر فيه طبقات الرواة عند مسلم، ثم نقل انتقاد بعض العلماء لمسلم تخريج مسلم عن جماعة ممن نزلوا عن مرتبة الإتقان، وذكر وجوهَ صنيع مسلم في التخريج عن هؤلاء المضعفين، ووضّح أن في تخريجه لهؤلاء على هذه الوجوه ينفي عليه أي انتقاد.

-الثالثة: الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، للدكتور عداب الحمش فقد عقد في المجلد الثالث منها بحثاً عن الرواة المضعفين ومروياتهم عند الإمام ابن حبان، وراح يدافع عن ابن حبان في تخريجه لبعض الضعفاء، الأمر الذي قاده إلى جمع ملحق أودع فيه الرواة الذين ضعفهم ابن حبان ممن خرج لهم البخاري ومسلم؛ ليخلص إلى أن التخريج عمن ضُعّف؛ منهج جميع المحدثين من أصحاب الصحاح وغيرهم.

هذا ما وقفت عليه مما يخصّ مصطلح ضعيف! مع التذكير بأنّ مراجعة كتب الجرح والتعديل وكتب العلل التي تناولت أحاديث الصحيحين؛ تُوقِف على كثير من ذلك، وهذا جانب مما سوف أقوم به في هذه الدراسة.

ومن خلال اطلاعي الاستقرائي على المتهمين بالضعف في تهذيب التهذيب على رواةٍ خرّج لهم البخاري ومسلم؛ توضّح لي أن عددهم مئة واثنان وتسعون راويًا، وهذا رقم عال، لا يتناسب ظاهره مع ما نعرفه من اتفاق العلماء على صحة أحاديث الصحيحين، فأردت الكتابة في هذه المسألة؛ حتى تُفهم فهماً علمياً صحيحًا.

وتأتي هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

-هل خرّج الإمام البخاري ومسلم لرواة اتفق علماء الجرح والتعديل على تضعيفهم.

-هل خرّج البخاري ومسلم لرواة مضعفين عندهما.

-هل يصح حديث من وصفه بعض علماء الجرح والتعديل بالضعف ممن خرج لهم البخاري ومسلم.

وقد قسمت هذا البحث [1] إلى مبحثين: مبحث يدرس الجانب النظري في الموضوع من تعريف بالضعف ودلالته الغوية والاصطلاحية، ثم مراتب الجرح والتعديل عند العلماء، ثم الأسباب التي يتهم من أجلها الراوي بالضعف، وبعد هذا توضيح لصنيع وكيفيات تخريج الشيخين لرواة اتهموا بالضعف.

أما المبحث الثاني فهو دراسة تطبيقية لبعض الرواة وتراجمهم ومروياتهم في الصحيحين، أذكر فيها ترجمة الراوي ثم مروياته أو بعضها، ودراسة لهذه الروايات وبيان لكيفية تخريج الشيخين لها، هل أخرج لهما فوق المدار أم دونه؟ وهل توبع الراوي المتهم بالضعف على روايته أم لا؟.

ثم أختم بحثي خاتمة أذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله.

---

(1) هذا البحث اختصار لرسالتي لنيل درجة الماجستير، من جامعة آل البيت (2005 م)، والتي هي بعنوان: المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين، ومروياتهم فيهما، دراسة نقدية.

المبحث الأول: الدراسة النظرية.

المطلب الأول: إطلاقات مصطلح ضعيف حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

أولاً: دلالة مصطلح ضعيف في اللغة والاصطلاح.

ضعيف لغة: قال الفيروزآبادي: الضَّعْفُ، ويضم ويحرك: ضد القوة، ضَعُفَ، ككَرُم ونصَرَ، ضَعْفًا، وضُعْفًا، وضُعَافةً، وضعافية، فهو : ضعيف، وضَعُوفٌ، وضَعْفان، الجمع: ضِعاف وضُعفاء وضَعَفة وضُعفى...، قال: وضعّفه –أي الحديث–: نسبه إلى الضعف(1).

والحديث الضعيف اصطلاحًا: هو الحديث الذي لا يستجمع شروط الحديث الصحيح أو الحسن(2).

والرجل الضعيف: هو إما ضعيف الجسم أو العقل أو العلم، وضعف الراوي إما في حديثه وعلمه أو ذاكرته وعقله، ولا تعلّق للضعف بالجسم إلا من باب: العقل السليم في الجسم السليم، ولا دخل للإمكانات المادية في الضعف والقوة، إلا من جهة قبول جوائز الحكام أو اخذ الأجرة على التعليم، ولم يترك أحد من أصحاب الصحاح إخراج حديث راو لأنه كان يأخذ جوائز السلطان، وأما أخذ الأجرة على التعليم فلم يترك أحد حديث من فعل هذا، وقد وجدت أن من وصف بالغفلة مثلاً أو بخفة الضبط أو بالوهم فإنه يقال له ضعيف، فضعف الراوي إذن يعني جرحه بلفظة من ألفاظ الجرح التي تتعلق بالعدالة أو الضبط(3).

ثانيًا: دلالات مصطلح ضعيف حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

اختلف العلماء في مصطلح ضعيف هل هو من مصطلحات درجة الاعتبار أم من مصطلحات درجة الترك، والملاحظ أن مصطلح ضعيف فيه عموم إذ قد تطال من كان متهمًا بالكذب ومن كان فاحش الخطأ، وغيرهم.

وبعد تتبعي لكلام العلماء في ثلاثة وسبعين راوياً موصوف بالضعف وجدت أن لكل عالم من العلماء المتقدمين مفهومه الخاص في مصطلح ضعيف، ولكنهم يترددون بين اعتباره من مصطلحات درجة الاعتبار وبين اعتباره من مصطلحات درجة الترك، وإذا عددنا كلام الحافظ ابن حجر في التقريب أقرب إلى الاعتدال في تقويم أحوال الرواة، فقد وجدته أطلق لفظة (صدوق) مع بعض القيود في بعض الأحيان على ستة وعشرين من هؤلاء الرواة الذين وجدت المتقدمين أطلقوا عليهم لفظة ضعيف.

---

(1) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/ 1998م: ص: 829، مادة: (ضعف).

(2) السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت.ط): 1/ 179.

(3) انظر: د. عداب الحمش، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع: 2/ 903.

ووجدته أطلق لفظة (متروك) على خمسة عشر منهم، وأطلق لفظة (ضعيف) على ثمانية وعشرين راويًا منهم. فهل لفظ صدوق في درجة متروك في درجة ضعيف؟؟ وإذا كان البخاري ومسلم قد خرّجا أحاديث لقرابة مئتي راو أطلق عليهم العلماء لفظة ضعيف، فهل خرّج الشيخان عن مئتي متروك؟ وإذا كان الكلام بالنفي العام ففي أي المراتب نضع هؤلاء الرواة: في مرتبة الاحتجاج، أم الاعتبار، أم الترك؟ والجواب العلمي هو: لابد من دراسة استقرائية تتتبع أقاويل النقاد في هؤلاء الرواة، ولابد من تتبع صنيع الشيخين في التعامل مع أحاديثهم، ومن ثمّ يكون الجواب الصحيح، أو الجواب الأقرب إلى الصواب على أقل تقدير.

* * *

المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل

أولاً: مراتب الجرح والتعديل بشكل عام.

لم يذكر الباحثون في علم الجرح والتعديل تقسيمها على مراتب قبل نهاية القرن الثالث الهجري، وقد رأيت الباحثين المعاصرين ينسبون إلى ابن أبي حاتم أنه هو أول من جمع هذه المراتب وصنفها إلى مراتب تعديل ومراتب جرح(1).

وقولي: إن ابن أبي حاتم هو أول من صنف مراتب الجرح والتعديل إنما أريد بذلك التصنيف الموضوعي المنهجي، ولا أعني أنه أول من أطلق الألفاظ والمصطلحات التي صنفها تحت كل مرتبة.

وقد حدّد تلك المراتب في مقدمة كتابه الجرح والتعديل، ثم جاء من بعدَه فاعتمدوا مراتبه وزادوا عليها وعدّلوا وفق آرائهم الخاصة وما يرونه بناء على علمهم وتجربتهم العلمية(2).

والملاحظ أن ابن أبي حاتم قد جعل ثلاث طبقات لأهل العدالة وطبقة واحدة للترك (3)، وأهل العدالة أنفسهم عنده على طبقات ومراتب:

-**رواة مرتبة الاحتجاج :** وهم الرواة الذين يحتج بأحاديثهم من غير نظر فيها غالباً، وهم من وصفوا بالحافظ والإمام والثقة ونحوها من العبارات المشعرة بعدالته وتمامية ضبطه.

-**رواة مرتبة الاختبار:** وهم الرواة السابقون الذين وجد قيد على أوصافهم العالية، كأن يقال في الواحد منهم: حافظ لكن حديثه عن فلان من شيوخه غير مقبول، أو يقال : ثقة يغرب أو يخطئ أو يخالف، أو ثقة في حديث أهل بلده، مخلّط في حديث غيرهم، فمثل هذا الراوي تعرض أحاديثه كلها وفق عملية السبر والموازنة لمعرفة ما خالف فيه أو أغرب أو ضعفه الحفاظ، ويحتج بما سوى ذلك من حديثه وغالب حديث هؤلاء يعده النقاد في مرتبة الحسن لذاته، ويرتقي إلى الصحة لغيره لكنه لا يصبح صحيحاً لذاته البتة.

-**رواة مرتبة الاعتبار:** وهم الرواة الذين لا يحتج بحديثهم، وإنما يعتبر برواياتهم التي يوافقون فيها الثقات، فيكون قبول رواياتهم للمجموع لا لأنها مرويات فلان، ومعظم روايات هؤلاء تكون في حيّز الحسن

---

(1) د. نور الدين عتر، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، الطبعة الثالثة، دار اليمامة، ودار الفرفور، (د.م،ط) 1422هـ/ 2001م: ص: 145– 151، وقاسم علي سعد، مباحث في علم الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م: ص: 23، ود. عداب الحمش، الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، 1405هـ/ 1985م: 2/ 674 وما بعدها، ود.محمد سعيد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، رسالة دكتوراة من جامعة بغداد: ص: 367 وما بعدها.

(2) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1371هـ/ 1952م: 1/ 6، 10.

(3) انظر: د. عداب محمود الحمش، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، الطبعة الأولى، دار الفتح، عمان، الأردن، 1423هـ/ 2003م: 2/ 469.

لغيره، ومن أطلق عليه : (صدوق : يخطئ، يغرب، يتفرد) و(لا بأس به) و(تعرف وتنكر) و(مقبول) و(حسن الحديث إن شاء الله) كلها من هذه البابة، مع بعض الاستثناءات التي تخص مصطلح صدوق.

ومن العلماء من ينزّل مصطلح ضعيف، ويضعف، وضعفوه، وضعفه بعض أهل العلم ويستضعف وغيرها من مشتقات مصطلح ضعيف، في هذه المرتبة، ومنهم من يجعلها في المرتبة الرابعة التالية وهي مرتبة الترك، لوجود رواة وصفوا بالضعف وترك العلماء أحاديثهم غير منتبهين إلى تخريج البخاري ومسلم عن عديدين ممن وصفوا بالضعف.

-**رواة مرتبة الترك:** وهم الرواة الذين اتهموا بوضع الحديث، وسرقته، والكذب، أو كانوا مخلطين أو مغفلين أو فحش منهم الغلط حتى استحقوا الترك، وعدُّ مصطلح ضعيف وما يشتق منه من هذه المرتبة إشكال كبير يحتاج إلى دراسة مستوعبة تطبيقية، إذ ما من واحد ممن اشترط الصحة إلا وخرّج عن عدد من هؤلاء.

أما مراتب الجرح والتعديل عند الإمام مسلم فقد وجدته قسم الرواة إلى ثلاث مراتب وذلك في مقدمة صحيحه؛ ليوضح لنا منهجه في التخريج عن الرواة بشكل عام، وبالتالي فإنه قد كفى غيره مؤونة تتبع منهجه في التخريج للرواة، وفيما يلي تقسيم مسلم للرواة بشكل عام:

قال الإمام مسلم: "فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدّم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار.... فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول اللهε.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور بن أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار. وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضًا عن حديثهم"[(1)].

وهكذا أجد أن مسلمًا قد قسم طبقات الرواة إلى ثلاث طبقات هي:

1.ما رواه الحفاظ المتقنون.

2.ما رواه المستورون، والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1419هـ/ 1998م: 1/ 5.

وقال بعد هذين القسمين: فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ε

3.ما رواه المتهمون عند بعض أهل الحديث أو الأكثر منهم، وقال: إنه لا يتشاغل بتخريج حديثهم، وعطف عليهم مَن الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط، وأنهم مثلهم فيمسك عن حديثهم فلا يخرجه.

وهذا تصريح من مسلم بأنه يخرج أحاديث القسمين الأولين، وأما القسم الثالث بشقيه فلا يعرج عليه، ومع هذا فقد اختلف العلماء في مراده بذلك.

ويقول د. محمد الطوالبة: وصنيع مسلم الذي يؤكد تطبيقه لكلامه السابق أنه أتى بأحاديث القسمين الأول والثاني، واجتنب أحاديث القسم الثالث فلم يعرج عليه ولا تشاغل به، حيث إنه يؤخر حديث القسم الثاني بعد القسم الأول، ويخرج للقسم الثاني في المتابعات والشواهد دون الأصول، وما يرفع التفرد عن القسم الأول، أو إذا كان لحديث القسم الثاني طرق كثيرة تقويه[1].

***

---

(1) انظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان، الأردن، 1421هـ/ 2000م: ص: 120 وما بعدها.

المطلب الثالث:

أسباب اتهام الراوي بالضعف.

من خلال استقرائي للرواة المتهمين بالضعف من رواة الصحيحين تبين لي أن لفظة ضعيف ومشتقاتها تشكل مرتبة من مراتب التجريح حيث إن أكثر الرواة الذين اتهموا بالضعف ذكر العلماء تفسيرًا وسببًا لاتهامهم بالضعف، فكأن لفظة ضعيف لفظة عامة يدخل تحتها أكثر أو كل ألفاظ التجريح، وفيما يلي أورد أسباب تضعيف الرواة المتهمين بالضعف في الصحيحين كما وردت في الدراسة التطبيقية وكم مرة كان كل منها سببًا في تضعيف الرواة:

الرقم	السبب الذي اتهم من أجله الراوي بالضعف	عدد مرات تكراره
1.	الخطأ والغلط.	(44)
2.	الوهم.	(44)
3.	بسبب المذهب.	(23)
4.	يخطئ عن راو معين أو عن أهل بلد معينة، أو في حال دون حال.	(22)
5.	تضعيف بلا حجة، وبدون تفسير للجرح	(21)
6.	ضعف الحفظ أوسوؤه.	(13)
7.	الاختلاط والتغير والتلقن.	(10)
8.	التدليس.	(9)
9.	رواية المناكير.	(9)
10.	الإغراب.	(7)
11.	رواية المناكير عن الثقات.	(6)
12.	الخطأ في التضعيف.	(5)
13.	الاتهام بالكذب.	(4)
14.	لم يتابع على حديثه عن راو معين، أو لم يتابع على حديثه كله.	(4)
15.	إرسال الأحاديث.	(3)
16.	مخالفة الثقات.	(3)
17.	الرواية عن الكتاب والمناولة.	(3)

18.	الخلاف الشخصي وتنافس الأقران.	(2)
19.	الرواية وهو صغير.	(2)
20.	قلة الاشتغال بالحديث.	(2)
21.	التضعيف على وجه المزاح.	(1)
22.	الغفلة.	(1)
23.	لا يحسن قراءة كتبه.	(1)
24.	لم يرو إلا عن واحد.	(1)
25.	سرقة الحديث.	(1)
26.	الزيادة في الأسانيد.	(1)
27.	التصحيف.	(1)
28.	الخطأ إلا عن واحد.	(1)
29.	دخول الراوي في الولاية.	(1)
30.	ترك رواية أهل بلد عنه.	(1)
31.	لم يرو عنه إلا واحد	(1)
32.	الاضطراب في حديثه.	(1)

***

المطلب الرابع: صنيع البخاري ومسلم في التخريج عمن اتهم بالضعف

إن تتبع صنيع الشيخين في التخريج عن المتهمين بالضعف هو أحد أهداف هذه الدراسة ونتيجتها التطبيقية المفيدة التي توضح كيفية وتوجيه تخريج الشيخين لكل راوٍ متهم بالضعف، بحيث إنه لا يجوز إطلاق قول: أن البخاري أو مسلمًا خرّج لفلان أو فلان دون بيان كيفية تخريجه له، فنقول خرج لفلان المتهم بالضعف متابعة مثلاً، ولا يجوز عند الشيخين التخريج له إلا في المتابعات... وهكذا، وفيما يلي جدول يوضح أوجه تخريج الشيخين أو أحدهما للرواة المتهمين بالضعف والذين أوردتهم في رسالتي هذه:

طريقة التخريج للراوي المتهم بالضعف	**الرواة المشتركون بين البخاري ومسلم**	**الرواة الذين روى لهم البخاري دون مسلم**	**الرواة الذين روى لهم مسلم دون البخاري**
روى له مقرونًا بغيره	–	4	7
أخرج له لأنه ثقة عنده	–	2	1
أخرج له في الشواهد	–	–	3
أخرج له لبيان مخالفة غيره	–	–	1
أخرج له لزيادة جاء بها	–	–	1
أخرج له للإشارة إلى علة خفية	–	1	–
روى له ما له شاهد	2	8	11
رواة أكثر الرواية عنهم	39	5	20
اختار أجود حديث الراوي المتهم بالضعف	–	1	–

الراوي المتهم بالضعف عليه المدار أو هو فوق المدار	–	4	7
رواة مضعفون باعتبار خاص كالمضعف في حديثه عن راو معين أو في حال معينة	8	2	3
روى عنه وهو من شيوخه	–	3	6
روى للراوي المتهم بالضعف حتى لا يكرر الإسناد	–	1	–
روى له وقد توبع على حديثه	10	59	83
في الرغائب وفضائل الأعمال وما لا ينبني عليه حلال أو حرام	–	6	2
من أخرج له الشيخان وهو ضعيف؛ لأجل علو الإسناد	سويد بن سعيد \ حفص بن ميسرة وغيرهما		

والذي يظهر من الجدول السابق أن أكثر الأحاديث التي أخرجها الشيخان لرواة متهمين بالضعف قد توبعوا عليها متابعات تقويها وتجعلها في مصافّ الروايات المقبولة، ولا شكّ أن وجود متابعين للراوي من أقوى أسباب قبوله وقبول روايته، كما أني لاحظت أن مرويات الرواة المكثرين عند الشيخين قد توبع عليها الرواة.

كما تأكدتُ أنّ هناك توجيهات قوية لكل رواية خرجها الشيخان لراوٍ اتهم بالضعف، من مثل متابعة غيره له، أو أن تكون روايته بحدّ ذاتها متابعة، أو أن يكون للرواية شواهد أحاديث أخرى، أو أن تكون الرواية نفسها شاهدًا لغيرها من الأحاديث، أو أن تكون الرواية في الرغائب وفضائل الأعمال، وغير ذلك من التوجيهات التي تسوغ تخريج الشيخين للرواة المتهمين بالضعف، مع العلم بأنه قد يجتمع أكثر من توجيه لتخريج الشيخين لهذه المرويات، كما أنني قد درست مرويات هؤلاء الرواة وصنيع الشيخين في التخريج لهم بغض النظر هل ثبت ضعفهم أم لا، وهذا يعني أنه حتى ولو في حال ثبوت ضعف بعضهم فإنك ستجد أن الشيخين قد خرّجا لهم لأمر وجيه ارتأياه، والله أعلم.

وقد وجدت للإمام محمد جمال الدين القاسمي كلامًا جميلاً في توجيه تخريج أئمة الحديث لرواة ضعاف حيث يقول تحت عنوان "**الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء**" قال الإمام النووي في شرح مسلم: "قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها : أنهم رووها ليعرفوها وليبنوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ولا يحتجّ به على انفراده.

الثالث : رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الراوية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: "أنا أعلم صدقة من كذبه".

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص، وأحاديث الزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك، مما لا يتعلق بالحلال والحرام، وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية، ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله.

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفا أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفا" انتهى(1).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط، وهذا مثل عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة، وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد، ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي وينهى عن الأخذ عنه ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه

---

(1) النووي، شرح صحيح مسلم: 1/ 125.

بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق وقرائن تدل على أنه كذب"[1] انتهى، وروى الإمام ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله في باب الرخصة في كتابة العلم عن سفيان الثوري أنه قال: إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به، وقال الأوزاعي: "تعلم مالا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به[2]" [3].

(1) تقي الدين ابن تيمية، مجموع الفتاوى، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت.ط): 17/ 506.

(2) سليمان بن خلف الباجي، التعديل والتجريح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، دار اللواء، الرياض، 1406هـ/ 1986م: 1/ 290.

(3) محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ/ 1979م: 1/ 116.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

تراجِم بعض من اتهم بالضعف من رواة الصحيحين وبعض مروياتهم فيهما

تمهيد

إن التطبيق العملي للإطلاقات النظرية، وتتبع صنيع البخاري ومسلم في التخريج عمن اتهم بالضعف هو هدف هذه الدراسة، حيث إن الإطلاقات العامة غير المنبنية على استقراءات وتتبع دقيق تبقى مجرد نظريات لا توضح المنهج ولا تخرج بنتائج علمية صحيحة؛ لذا فإني قد اخترت أن أتتبع الرواة المتهمين بالضعف – وأعني هنا المتهمين بلفظة ضعيف ومشتقاتها– عند البخاري ومسلم في صحيحيهما –دون المعلق عند البخاري وما هو في المقدمة عند مسلم، وذلك لأن هؤلاء ليسوا على شرط البخاري ومسلم أصلاً–، وذلك بجمع الرواة المتهمين بشتى اشتقاقات لفظة الضعف من خلال تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وتقريبه، ومن التعديل والتجريح للباجي؛ لأن الباجي كتاب اختص برجال البخاري ونقل أقوال العلماء، ثم عر ضت هؤلاء الرواة جميعاً على المدخل إلى الصحيح للحاكم النيسابوري، وتتبعت مواضع تراجمهم المتكررة عنده جميعاً.

وبعد هذا بدأت بجمع مادة ترجمة الراوي وفق منهج ترجمة مختصر قدر الإمكان، بحيث لا يكون مخلاً ويفي بالقدر الذي تحتاجه هذه الدراسة، ثم أجمع مرويات الراوي وأخرّج الحديث أولاً من البخاري ومسلم، فإذا اتفقا قدّمت إسناد البخاري على مسلم، ثم أخرّجه من صحيحي ابن خزيمة وابن حبان لا تقريراً لصحة كل ما فيهما، وإنما تقديراً لاشتراطهما الصحة، ثم أخرجه من الكتب الأربعة، ولا أتعداها إلا عند الحاجة.

إن ما يعنيني في هذه الدراسة هو بيان منهج الشيخين في تخريج هذه الأحاديث، وليس الحكم النهائي عليها، فبعد أن أخرج الحديث أدرس مداره وأبين هل خرّج له في المتابعات أو في الشواهد، وهل للحديث متابعات أو شواهد أم لا؟ وبذلك تكون دراسة الحديث قد تمّت، تمهيداً للدراسة ال نظرية التي جعلت لها المبحث الأول أوضح فيه منهج الشيخين في التخريج عن الضعفاء.

وفيما يلي أورد تراجم ومرويات بعض الرواة المتهمين بالضعف من رواة الصحيحين:

المطلب الأول: الرواة المتهم ون بالضعف الذين اتفق البخاري ومسلم على التخريج لهم وبعض مروياتهم.

اتفق البخاري ومسلم على الإخراج لستة وستين راويًا متهمًا بالضعف، وأكثرُ هؤلاء الرواة المشتركين بين البخاري ومسلم أكثرَ الشيخان من التخريج لهم، وقد ارتأيت ألا أخرج حديث المكثرين كله، ذلك أن التطويل لا يناسب هذه الدراسة، وقد جعلت الحد الأعلى للأحاديث التي أخرجها للراوي الواحد خمسة

أحاديث، وإن كان أكثر من ذلك ذكرت أين روى، وأخرّج واحدًا من أحاديثه، وعدد مروياته وتوجيهًا مختصرًا لتخريج الشيخين له، وفيما يلي أورد تراجم وأحاديث بعض الرواة المتهمين بالضعف الذين اتفق الشيخان على الإخراج لهم، اخترتهم من بين ستة وستين راوياً أوردتهم في رسالتي:

1. إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين (ع) [1].

روى عن عشرين شيخًا منهم: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (خ م د س ق) وروى عنه خمسة وستون راويًا منهم: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (م)[2].

يقول عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ذكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد فجعل كأنه **يضعفهما** يقول: عقيل وإبراهيم! ثم قال أبي: إيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى القطان [3] وقال صالح جزرة: سماعه من الزهري ليس بذاك لأنه كان صغيرًا حين سمع من الزهري [4] وقال ابن عدي: هو ثقة من ثقات المسلمين، كلام من تكلم فيه فيه تحامل وأحاديثه عن الزهري وغيره مستقيمة[5] وقال أحمد: أحاديثه مستقيمة[6].

قال ابن سعد وابن معين وأحمد والعجلي وأبو حاتم والذهبي وابن حجر: ثقة، زاد ابن معين وابن حجر: حجة، وزاد ابن سعد: كثير الحديث وربما أخطأ في الحديث [7] وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وساداتهم[8] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[9]

وأورده ابن حبان في الثقات[1] قال ابن حجر: أخرج له الجماعة[2].

---

(1) ابن حجر، التقريب: (177).

(2) المزي، الكمال: 2/ 88 (174).

(3) الذهبي، الميزان: 1/ 33، و ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 460.

(4) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.

(5) عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ 1988م: 1/ 246 (77).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح: 2/ 101 (283).

(7) محمد بن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت.ط): 7/ 322، والعجلي، معرفة الثقات: 1/ 201 (24) وابن أبي حاتم، الجرح: 2/ 101 (283) والذهبي، الميزان: 1/ 33، وابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.

(8) محمد بن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهمر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م: 1/ 141 (1116).

(9) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (د.ت.ط): 288/1 (928).

قلت: له عند البخاري مئة وواحد وستون رواية، وعند مسلم مئة وتسع روايات، وكما هو واضح فالقول بتضعيفه غير قوي وردّه بعض العلماء، إضافة إلى توثيق عدد كبير من العلماء له، وهذه إحدى مروياته عند الشيخين:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ε فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε لأَبِي طَالِبٍ: (يَا عَمِّ قُلْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ) فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ε يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: (أَمَا وَاللَّهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ..) [3] الآيَةَ[4].

قلت: مدار حديث الباب على ابن شهاب الزهري، رواه عنه: صالح بن كيسان، ومعمر بن راشد، وشعيب بن أبي حمزة الأموي، فأصبح إبراهيم بن سعد متابعًا على حديثه دون مدار الحديث، وهذا يعني أنه لا حرج على البخاري في التخريج له ما دام متابعاً على حديثه.

***

2. إِسْمَاعِيل بن زَكَرِيَّا بن مُرَّة الخُلْقَاني، أبو زياد الكوفي، لقبه شَقُوصا: صدوق يخطئ قليلاً، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومئة، وقيل قبلها (ع) [5].

روى عن خمسة وثلاثين راوياً منهم: سليمان الأعمش (م) وروى عنه ثلاثة عشر راوياً منهم: أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني (خ م)[6].

---

(1) محمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1395هـ/ 1975م: 6/ 7 (6485).

(2) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.

(3) التوبة: آية: (113).

(4) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري البخاري، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ/ 2000م: في كتاب الجنائز باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله (ح: 1360) والمناقب (ح: 3884) وتفسير القرآن (ح: 4675، 4772) والأيمان والنذور (ح: 6681).

(5) ابن حجر، التقريب: (445).

(6) المزي، الكمال: 3/92 (445).

قال الليث بن عبدة عن ابن معين ، وأحمد بن ثابت عن أحمد: **ضعيف** [1] وقال الميموني عن ابن معين وأحمد، والعجلي: ضعيف الحديث [2] وقال أحمد: أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكنه ليس ينشرح الصدر له، هو شيخ ليس يعرف هكذا يريد بالطلب [3] وقال ابن معين: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أحبّ إليّ في الحديث منه[4] وقال النسائي: ليس بالقوي[5].

وقال أبو داود عن أحمد، وابن معين: ما كان به بأس [6] وقال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس [7] وقال ابن المديني: كان ابن مهديّ يروي عنه، وكان أصحابكم البغداديون رووا عنه [8] قال أبو حاتم: هو صالح ، وحديثه حديث مقارب[9] وقال ابن معين: صالح الحديث، قيل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر [10] وقال مرة: صالح[11] وقال عبد الرحمن ابن خراش والذهبي: صدوق، زاد الذهبي: شيعي[12] وقال ابن عدي: له من الحديث صدر صالح، وهو حسن الحديث يكتب حديثه [13] وقال ابن معين ، والفضل بن زياد عن أحمد، وأبو داود: ثقة[14] وترجم له ابن حبان في ثقاته[15] وقال الحاكم: قد احتجّا جميعاً به[16]

---

(1) العقيلي، الضعفاء: 78/1 (84) وانظر: ابن حجر، التهذيب: 260/1 (551).

(2) أحمد، علل الحديث: 1/ 172 (72) والعجلي، معرفة الثقات: 226/1 (90) وانظر: المزي، الكمال: 92/3 (445).

(3) أحمد بن حنبل، علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ/ 1989م: 1/ 193 (173) وانظر: أحمد، العلل: 2/ 495 (3273).

(4) ابن معين [الدارمي]: ص: 76 (174).

(5) ابن حجر، التهذيب: 260/1 (551) [لم أجد هذا عند النسائي].

(6) ابن معين [الدقاق]: ص: 111 (280) و يحيى بن معين، معرفة الرجال (الجزء الأول) [رواية ابن محرز] تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م: 1/ 85 (287) وأحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود: ص: 366.

(7) المزي، الكمال: 92/3 (445) وابن حجر، التهذيب: 260/1 (551) والباجي، التعديل: 367/1 (67).

(8) علي بن الديني وابن أبي شيبة وابن نمير، معرفة الرجال (الجزء الثاني)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م: 2/ 204 (279).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح: 170/2 (570).

(10) ابن معين [الدقاق]: ص: 111 (358).

(11) ابن معين [ابن الجنيد]: ص: 475 (827).

(12) الذهبي، الميزان: 228/1 (878) والذهبي، الكاشف: 246/1 (375) وانظر: المزي، الكمال: 92/3 (445) ابن حجر، التهذيب: 260/1 (551).

(13) ابن عدي، الكامل: 317/1 (142).

(14) ابن معين [الدوري]: 3/ 266 (1250) وسؤالات الآجري أبا داود: 1/ 233 (292) وابن أبي حاتم، الجرح: 170/2 (570) والباجي، التعديل: 367/1 (67) والمزي، الكمال: 92/3 (445) وابن حجر، التهذيب: 260/1 (551).

(15) ابن حبان، الثقات: 44/6 (6648).

(16) الحاكم، المدخل: 4/ 183.

وأورده البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[1] قال المزي: روى له الجماعة[2].

قلت: له عند البخاري أربعة أحاديث ، وعشر روايات عند مسلم توبع عليها ولها شواهد كما ظهر لي من خلال تتبع سريع للأسانيد [3] واحتجاج البخاري ومسلم به يدل على قبوله عندهما وأخذهما بقول من قال بتوثيقه، إضافة إلى أن ابن معين وأحمد اللذان ضعفاه نجدهما يوثقانه أيضًا في رواية أخرى، ولعل تخريج إحدى مروياته يوضح صنيع الشيخين في التخريج له:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ:** حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ ε رَجُلاً يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِيهِ فِي الْمِدْحَةِ فَقَالَ: (أَهْلَكْتُمْ أَوْ قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ)[4].

قلت: مدار حديث الباب على أبي جعفر محمد بن صباح، رواه عنه البخاري ومسلم وأحمد، فغدا إسماعيل بن زكريا فوق مدار الحديث، وللحديث شاهد من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي τ نحوه[5] قال ابن حجر: ليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث: ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع أخرجه ... في قصة الرجل الذي أُثنيَ عليه... ولهذا شاهد من حديث أبي بكرة وغيره[6].

***

3. وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأَبْناوي: ثقة، من الثالثة، مات سنة بضع عشرة (خ م د ت س فق)[7].

روى عن أربعة عشر شيخًا منهم: أخوه همام بن منبه (خ م د ت س). وروى عنه سبعة وعشرون راويًا منهم: عمرو بن دينار (خ م ت س)[8].

---

(1) البخاري، الكبير: 1/ 355 (1121).

(2) المزي، الكمال: 92/3 (445).

(3) مروياته هي: (البخاري: 2118، 2294، 2663، 2890، 2955، 5442، 6060، 6083، 6320، 7393) (مسلم: 279، 406، 597، 649، 1477، 1863، 2240، 2341، 2662، 3001).

(4) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب ما يكره من التمادح (ح: 6060) والشهادات باب ما يكره من الإطناب في المدح..(ح: 2663) ومسلم في الزهد والرقائق باب النهي عن المدح إذا كان فيه لإفراط..(ح: 3001) وأحمد بن حنبل، المسند، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.ط) في أول مسند الكوفيين (ح: 19193).

(5) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه (ح: 2519) ومسلم في الزهد والرقائق باب النهي عن المدح..(ح: 3000).

(6) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 391.

(7) ابن حجر، التقريب: (7485).

(8) المزي، الكمال: 31/ 140 (6767).

وقال عمرو بن علي الفلاس : كان **ضعيفًا** [1] وقال الذهبي : من أحبار علماء التابعين، وكان ثقةً صادقًا كثير النقل من كتب الإسرائيليات، وقد ضعّفه الفلاس وحده ووثّقه جماعة [2] وقال ابن حجر : وثقه الجمهور، وشذّ الفلاس فقال: كان ضعيفًا، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتابًا، ثم صحّ أنه رجع عنه، قال حماد بن سلمة عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابًا من كتب الأنبياء، من جعل إلى نفسه شيئًا من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث، وتابعه عليه معمر عن همام[3]. قال المزي: روى له بن ماجة في التفسير، والباقون[4].

قلت: له عند البخاري حديث، وآخر عند مسلم:

–الحديث الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: أَخْبَرَنِي **وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ**، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ε أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[5].

قلت: مدار حديث الباب على همام بن منبه، رواه عنه: معمر بن راشد، ووهب بن منبه، فيكون وهب بذلك متابعًا على حديثه، ولا حرج على البخاري في التخريج له ما دام قد توبع على حديثه.

–الحديث الثاني: قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ **وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ**، عَنْ أَخِيهِ هَمَّامٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: (لا تُلْحِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتُهُ).

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: حَدَّثَنِي **وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ** وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَوْزَةٍ فِي دَارِهِ، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ε يَقُولُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ[6].

قلت: مدار حديث الباب على سفيان بن عيينة، فغدا وهب بن منبه فوق المدار، وبما أن القول بتضعيفه غير قوي فلا شيء في اعتماد مسلم له في الإسناد، كما أن هذا الحديث من روايته عن أخيه، ومن

---

(1) ابن حجر، التهذيب: 11/ 147 (288).

(2) الذهبي، الميزان: 4/ 352.

(3) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 450.

(4) المزي، الكمال: 31/ 140 (6767).

(5) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كتابة العلم (ح: 113) والترمذي في العلم باب ما جاء في الرخصة فيه (ح: 2668) والمناقب باب مناقب أبي هريرة (ح: 3841).

(6) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة (ح: 1038) والنسائي في الزكاة باب الإلحاف في المسألة (ح: 2593) وأحمد في مسند الشاميين (ح: 16450) والدارمي في الزكاة باب التشديد على من سال وهو غني (ح: 1644).

المعروف أن الراوي يتقن الرواية عن أخيه لاعتنائه بها، إضافة إلى أن معنى الحديث ورد في الآية القرآنية: (لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا)[1].

***

المطلب الثاني: الرواة المتهم ون بالضعف الذين انفرد البخاري عن مسلم بالتخريج لهم وبعض مروياتهم.

أخرج البخاري عن خمسة وأربعين راويًا متهمًا بالضعف منفردًا عن مسلم، وبهذا يكون البخاري قد روى أقل بكثير من مسلم عن رواة متهمين بالضعف، كما سيظهر هذا بالتفصيل والإحصاء لاحقًا، وفيما يلي تراجم وأحاديث بعض الرواة المتهمين بالضعف ممن روى لهم البخاري دون مسلم:

***

1. أَحْمَد بن بَشير المَخْزوميُّ، مولى عمرو بن حريث، أبو بكر الكوفي: صدوق له أوهام، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومئة (خ ت) [2].

روى عن عشرين شيخاً منهم: هاشم بن هاشم الزهري (خ)[3] وروى عنه اثنان وعشرون راوياً منهم: محمد بن سلام البيكندي (خ) [4].

قال الدارقطني: **ضعيف**، يعتبر بحديثه[5] وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ الضعيف أحمد بن بشير، قال: مه! كأنه تعجب من ذكري أحمد بن بشير فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك [6] قال أبو بكر الخطيب: ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي ذاك بغدادي، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد برواياتها، وقد كان

(1) البقرة: آية: (273).

(2) ابن حجر، التقريب: (13).

(3) المزي، الكمال: 273/1 (14).

(4) المزي، الكمال: 273/1 (14).

(5) الخطيب، تاريخ بغداد 4/46 (1653) وانظر: المزي، الكمال: 273/1 (14) والذهبي، الميزان: 85/1(308) [لم أجده هذا عنده].

(6) ابن معين [الدارمي]: ص: 184 (664).

موصوفًا بالصدق[1] قال ابن حجر : كأن هذا هو السرّ في تكنية المصنف (البخاري) له ليمتاز عن قرينه الضعيف[2].

ترجم له العقيلي في الضعفاء[3] وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير[4] وقال ابن معين: قد رأيته وكتبت عنه لم يكن به بأس إلا أنه كان يقين[5] وزاد مرة: ليس بحديثه بأس[6] وقال النسائي: ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي[7].

وقال أبو حاتم: محله الصدق[8] وقال أبو زرعة: صدوق[9] وقال الباجي: صدوق إلا أنه ليس بالحافظ فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى[10] وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث[11] وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم[12].

وقال ابن نمير: كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبية، أستاذاً يخاصم فيها، فوضعه ذاك عند الناس[13] قال الذهبي: الشعوبية: هم الذين يفضلون العجم على العرب[14] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[15].

قال ابن حجر: أخرج له البخاري حديثًا واحدًا تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة وهو في كتاب الطب، فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه

---

(1) الخطيب، تاريخ بغداد 4/46 (1653).

(2) ابن حجر، الفتح: 249/10(5443).

(3) العقيلي، الضعفاء: 128/1(156).

(4) ابن حبان، المجروحين: 140/1(63).

(5) يُقَيِّن: يعمل بمهنة القيان يعني: الحداد، ويريد أن يقول: كان من طبقة العمال، ولم يكن من المتفرغين للعلم. انظر: القاموس المحيط (قان) ص: (1852) وابن الجزري، النهاية في غريب الأثر: 119/4(قين).

(6) ابن معين [الدوري]: 3/ 490 (2396) وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح: 42/2 (14) والخطيب، تاريخ بغداد 4/46 (1653) والمزي، الكمال: 273/1 (14) والذهبي، الكاشف: 191/1(11).

(7) الباجي، التعديل: 314/1، وانظر: المزي، الكمال: 273/1 (14) [لم أجد هذا عنده].

(8) ابن أبي حاتم، الجرح: 42/2 (14).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح: 42/2 (14).

(10) الباجي، التعديل: 314/1.

(11) المزي، الكمال: 273/1 (14).

(12) ابن عدي، الكامل: 165/1(1).

(13) المزي، الكمال: 273/1 (14) وانظر: الخطيب، تاريخ بغداد 4/46 (1653).

(14) الذهبي، الميزان: 85/1(308).

(15) البخاري، الكبير: 2/ 1 (1477).

براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى [1] وقال المزي: روى له البخاري والترمذي وابن ماجه[2].

قلت: أخرج له البخاري حديثاً واحداً.

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلامٍ: حَدَّثَنَا **أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ**: أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ε يَقُولُ: (مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرُّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلا سِحْرٌ) [3].

قلت: مدار حديث الباب على عامر بن سعد بن أبي وقاص، رواه عنه: عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري النجّاري عند مسلم (2047) وهاشم بن هاشم الزهري عند البخاري (5768، 5769، 5445، 5779) وعند أبي داود (3876) فغدا أحمد بن بشير متابعًا على حديثه دون مدار الحديث ، وهذا يرفع الحرج عن البخاري في التخريج له.

***

2. مِقسم بن بُجْرة، ويقال: نَجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له: صدوق وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة إحدى ومئة، وما له في البخاري سوى حديث واحد (خ 4) [4].

روى عن ثماية شيوخ منهم: عبد الله بن عباس (خ 4) وروى عنه أربعة عشر راويًا منهم: عبد الكريم بن مالك الجزري (خ ت س ق) [5].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث **ضعيفًا**[6] **وضعفه** ابن حزم[7] قال ابن حزم: ليس بالقوي[8] وذكره البخاري البخاري في الضعفاء ولم يذكر فيه قدحًا بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة، وقال أن الحكم لم يسمعه منه[9].

---

(1) ابن حجر، مقدمة الفتح: ص: 385.

(2) المزي، الكمال: 273/1 (14).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث (ح:5779) وباب الدواء بالعجوة للسحر (ح:5768، 5769) والأطعمة باب العجوة (ح:5445) ومسلم في الأشربة باب فضل تمر المدينة (ح:2047) وأبو داود في الطب باب في تمرة العجوة (ح:3876).

(4) ابن حجر، التقريب: (6873).

(5) المزي، الكمال: 28/ 461 (6166).

(6) ابن سعد، الطبقات: 5/ 471.

(7) الذهبي، الميزان: 4/ 176.

(8) ابن حزم، المحلى: 2/ 189.

(9) ابن حجر، التهذيب: 10/ 256 (509).

قال الذهبي: العجب أن البخاري أخرج له في صحيحه وذكره في كتاب الضعفاء[1] وقال مهنأ بن يحيى: قلت قلت لأحمد: من أصحاب ابن عباس؟ قال: ستة فذكرهم قلت: فمقسم؟ قال: دون هؤلاء[2].

قال الذهبي: صدوق من مشاهير التابعين [3] وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به [4] وقال أحمد بن صالح المصري والعجلي ويعقوب بن سفيان والدار قطني: ثقة، زاد أحمد المصري: ثبت لا شك فيه[5].

قال ابن حجر: لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا حديثًا واحدًا ذكره في المغازي من طريق هشام بن يوسف وفي التفسير من طريق عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري عنه عن ابن عباس: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين) عن بدر والخارجون إلى بدر، كذا أورده مختصرًا، وأخرجه الترمذي من طريق حجاج عن ابن جريج بتمامه، وهو من غرائب الصحيح[6].

قلت: له عند البخاري حديث واحد: قال البخاري: بَاب: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّهُ سَمِعَ مِقْسَمًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ)[7] عَنْ بَدْرٍ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ[8].

قلت: مدار حديث الباب على ابن جريج، فيكون مقسم بذلك فوق مدار الحديث، والحديث موقوف على ابن عباس في ذكر سبب نزول آية، كما أنه في ترجمة باب، ومثل هذا الراوي المختلف فيه لا يضر تخريج حديثه هذا؛ لأنه لا ينبني عليه حكم شرعي ولا حلال وحرام.

***

المطلب الثالث: الرواة المتهمون بالضعف الذين انفرد مسلم عن البخاري بالتخريج لهم وبعض مروياتهم.

أخرج الإمام مسلم رحمه الله لواحد وثمانين راويًا متهمًا بالضعف انفرد بالتخريج لهم عن البخاري، وبهذا يكون مسلم قد روى أكثر من البخاري عن رواة متهمين بالضعف، بثلاثة وأربعين راويًا، وفيما يلي الرواة المتهمون بالضعف عند مسلم دون البخاري:

***

---

(1) الذهبي، الميزان: 4/ 176.

(2) ابن حجر، التهذيب: 10/ 256 (509).

(3) الذهبي، الميزان: 4/ 176.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح: 8/ 414 (1889).

(5) العجلي، معرفة الثقات: 2/ 296 (1783) وابن حجر، التهذيب: 10/ 256 (509).

(6) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 445.

(7) النساء: آية: (95).

(8) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب قول الله تعالى: (إذ تستغيثون ربكم..) (ح: 3954) وباب (لا يستوي القاعدون من المؤمنين...)(ح: 4595) والترمذي في تفسير القرآن باب ومن سورة النساء (ح:3032).

1. إبْرَاهِيم بن مُهَاجِر بن جَابِر البَجَلِيُّ الكُوفِيُّ: صدوق لين الحفظ، من الخامسة (م 4) [1] قال المزي: هو أبو إسحاق، والد إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر[2].

روى عن واحد وعشرين راوياً منهم: أبو الشعثاء سليم بن أسود المحاربي (م 4) وصفية بنت شيبة (م د ق) .

وروى عنه ثمانية عشر راوياً منهم: سفيان الثوري (4) وأبو الأحوص سلام بن سُلَيْم (م د ق) وشعبة بن الحجاج (م د ق)[3].

قال يحيى القطان وأحمد عن ابن معين، وابن حزم: **ضعيف**، قال أحمد بن حنبل بعد أن ذُكر تضعيف ابن معين لإبراهيم عند ابن مهدي: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وكره ما قال ابنُ معين[4] وقال ابن معين مرة: ضعيف الحديث[5] وقال الحاكم لشيخه الدارقطني: إبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضعّفوه، تكلم فيه يحيى بن سعيد سعيد وغيره، قلت: بحجة ؟ قال: بلى حدّث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضاً، وقال غيره عن الدارقطني: يعتبر به[6] وقال أحمد: فيه ضعف[7] وقال ابن القطان الفاسي: لا يحتجّ به[8].

قال الحاكم: قد روى له مسلم غير حديث واختلف الإمامان في معناه، فقال يحيى بن سعيد: ليس بالقوي، وذكر غضب ابن مهدي لتضعيف ابن معين لابن مهاجر، فهذا التعديل من ابن مهدي أقوى عند مسلم من قول ابن معين: ليس بذاك القوي[9] قال الحاكم: جرح، لأنّا وإن كنّا نقول إن الجرح أولى من التعديل، فليس قوله: ليس بالقوي جرح يجب به إسقاطه[10].

---

(1) مصادر ترجمته: ابن حجر، التقريب: (254) وابن معين [الدوري]: 3/ 344 (1668) و: 3/ 425 (2074) و:[ابن الجنيد]: ص: 343 (290) وأحمد، العلل: 3/ 159 (4710) والبخاري، الكبير: 1/ 328 (1032) والعجلي، معرفة الثقات: 1/ 206 (40) والفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 182، والنسائي، الضعفاء والمتروكين: ص: 12(7) وابن أبي حاتم، الجرح: 132/2(421) وابن حبان، المجروحين: 102/1 (9) وابن عدي، الكامل: 213/1 (59) والدارقطني، سؤالات الحاكم: ص: 180 (272) وابن القطان، بيان الوهم والإيهام: 3/ 129 (829) والمزي، الكمال: 211/2 (250) والذهبي، الكاشف: 225/1(209) والذهبي، الميزان: 67/1(225) وابن حجر، التهذيب: 146/1(301).

(2) المزي، الكمال: 211/2 (250).

(3) المزي، الكمال: 211/2 (250).

(4) ابن معين [الدوري]: 3/ 344 (1668) وأحمد، العلل: 3/ 159 (4710) وابن حزم، المحلى: 4/ 104، وانظر: ابن حبان، المجروحين: 102/1 (9) و: 213/1 (59) وابن عدي، الكامل: 213/1 (59) والمزي، الكمال: 211/2 (250) وابن حجر، التهذيب: 146/1(301).

(5) ابن معين [الدوري]: 3/ 425 (2074).

(6) الدارقطني، سؤالات الحاكم: ص: 180 (272) وابن حجر، التهذيب: 146/1(301).

(7) ابن عدي، الكامل: 213/1 (59).

(8) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام: 3/ 129 (829).

(9) ابن معين [ابن الجنيد]: ص: 343 (290).

(10) الحاكم، المدخل: 4/ 128.

وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء [1] وقال عمرو بن علي: سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث يقول: ضعيف مهين، فقال عبد الرحمن: قال سفيان الثوري وأحمد: لا بأس به [2] وقال يحيى القطان والنسائي: ليس بالقوي ، زاد النسائي مرة: في الحديث[3].

قال ابن حبان: كثير الخطأ تستحبّ مجانبة ما انفرد من الروايات ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات [4] وقال أبو داود: صالح الحديث [5] وقال العجلي: جائز الحديث [6] وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو وحصين وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، ومحلّهم عندنا محلّ الصّدق يكتب حديثهم ولا يحتجّ به، وقال: معنى : لا يحتج بحديثهم: كانوا قومًا لايحفظون فيحدثون بما لايحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت[7]وقال يعقوب بن سفيان: له شرف ونبالة، حديثه لين [8] وقال وقال الساجي: صدوق اختلفوا فيه [9] وقال ابن سعد: ثقة[10] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[11] قال المزّي: روى له الجماعة سوى البخاري[12] قلت: أخرج له مسلم حديثين:

–الحديث الأول: قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ** قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ε عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: (تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ دَلْكًا شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا)، فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: "وَكَيْفَ تَطَهَّرُ بِهَا؟" فَقَالَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِينَ بِهَا) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ تَتَبَّعِينَ أَثَرَ الدَّمِ" وَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ: (تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ أَوْ تُبْلِغُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ حَتَّى

---

(1) ابن عدي، الكامل: 213/1 (59).

(2) ابن عدي، الكامل: 213/1 (59) وانظر: المزي، الكمال: 211/2 (250) والذهبي، الميزان: 67/1(225).

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكين: ص: 12(7) وانظر: ابن عدي، الكامل: 213/1 (59) والمزي، الكمال: 211/2 (250).

(4) ابن حبان، المجروحين: 1/ 102 (9).

(5) ابن حجر، التهذيب: 146/1(301) [لم أجده عنده].

(6) العجلي، معرفة الثقات: 1/ 206 (40).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح: 2/ 132 (421).

(8) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 182.

(9) ابن حجر، التهذيب: 146/1(301).

(10) ابن حجر، التهذيب: 146/1(301).

(11) البخاري، الكبير: 1/ 328 (1032).

(12) المزي، الكمال: 211/2 (250).

تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ".

قال مسلم: وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: قَالَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي بِهَا وَاسْتَتِرِ).

قال مسلم: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، كِلاهُمَا عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ**، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِε فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهُرَتْ مِنَ الْحَيْضِ؟" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ[1].

قلت: مدار حديث الباب على صفية بنت شيبة العبدرية أم حجير رواه عنها: ابنها منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة القرشي عند البخاري (314، 315، 7357) ومسلم (332) والنسائي (251، 427) وإبراهيم بن مهاجر عند مسلم (332) وأبي داود (314) وابن ماجه (642) فغدا إبراهيم بن مهاجر متابعاً على حديثه، وهذا يعني أن مسلماً خرّج لإبراهيم بن مهاجر ما توبع عليه.

–الحديث الثاني: قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ –سلام بن سليم– عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ** عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي، فَأَتْبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: " أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ε "[2].

قلت: مدار حديث الباب على أبي الشعثاء سليم بن أسود، رواه عنه: ابنه أشعث عند مسلم (655) والنسائي (683) وأبو صخرة جامع بن شداد عند النسائي (684) وإبراهيم بن مهاجر عند مسلم (655) والترمذي

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب استحباب المغتسلة من الحيض فِرصة من مسك في موضع الدم (332) والبخاري في الحيض باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض..(314) وباب غسل المحيض (315) والاعتصام بالكتاب والسنة باب: (24) (ح:7357) وابن خزيمة في غسل الجنابة باب غسل المرأة من الجنابة، والدليل على أن غسلها كغسل الرجل سواء: 123/1(248) والنسائي في الطهارة باب ذكر العمل في الغسل من الحيض (251) والغسل والتيمم باب العمل في الغسل من الحيض (427) وأبوداود في الطهارة باب الاغتسال من الحيض (314) وابن ماجة في الطهارة وسننها باب في الحائض كيف تغتسل (642) وأحمد في باقي مسند الأنصار (24386، 24621، 25024) والدارمي في الطهارة باب في غسل المستحاضة (773).

(2) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن (655) وأطرافه في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن (655) وابن حبان: 411/5(8062) وابن خزيمة في الإمامة في الصلاة باب الزجر عن الخروج من المسجد بعد الأذان وقبل الصلاة: 3/3(1506) والترمذي في الصلاة باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان (204) والنسائي في الأذان باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان (683، 684) وأبوداود في الصلاة باب الخروج من المسجد بعد الأذان (536) وابن ماجة في الأذان والسنة فيه باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج (733).

(204) وأبو داود (536) وابن ماجه (733) فغدا إبراهيم بن مهاجر متابعاً على حديثه، وهذا يعني أن مسلم خرّج لإبراهيم بن مهاجر ما توبع عليه، والله تعالى أعلم.

***

2. زِياد –ويقال: يَزيد –، بن إسْماعيل المخْزومي، أو السَّهْمي، المكّي: صدوق سيء الحفظ، من السادسة (عخ م ت ق) [1] قال المزي: القرشي المكي[2].

روى عن شيخين هما: سليمان بن عتيق، ومحمد بن عباد بن جعفر (عخ م ت ق). وروى عنه راويان هما: سفيان الثوري (عخ م ت ق) وعبد الملك بن جريج[3].

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: **ضعيف** [4] وقال أبو الفتح الأزدي : فيه نظر [5] وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء[6] وقال الذهبي: لين[7] وقال في الميزان: لم يتكهّل[8].

وقال علي بن المديني: رجل من أهل مكة معروف[9] وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[10] وقال النسائي: ليس به به بأس[11] وأورده ابن حبان في الثقات [12]

وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل [1] قال المزي: روى له البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه حديثاً واحداً ليس له عندهم غيره[2].

---

(1) مصادر ترجمته: ابن حجر، التقريب: (2054) وابن معين [الدوري]: 39/4 (3030) والبخاري، الكبير: 3/ 344 (1165) والفسوي، المعرفة والتاريخ : 3/ 190، وابن أبي حاتم، الجرح: 3/ 525 (2372) وابن حبان، الثقات: 320/6(7918) والمزي، الكمال: 9/ 429 (2023) والذهبي، الكاشف: 408/1(1669) والذهبي، الميزان: 87/2 (2924) وابن حجر، التهذيب: 305/3(652).

(2) المزي، الكمال: 9/ 429 (2023).

(3) المزي، الكمال: 9/ 429 (2023).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح: 3/ 525 (2372) وانظر: المزي، الكمال: 9/ 429 (2023) وابن حجر، التهذيب: 305/3(652).

(5) ابن حجر، التهذيب: 305/3(652).

(6) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 190.

(7) الذهبي، الكاشف: 408/1(1669).

(8) الذهبي، الميزان: 87/2 (2924) يتكهل: قد تكون بمعنى: مات صغيرًا، وقد تكون بمعنى: لم يكن له حظٌّ في الدنيا، انظر: القاموس المحيط: ص: (1055).

(9) المزي، الكمال: 9/ 429 (2023) وانظر: ابن حجر، التهذيب: 305/3(652).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح: 3/ 525 (2372).

(11) المزي، الكمال: 9/ 429 (2023) والذهبي، الكاشف: 408/1(1669) وابن حجر، التهذيب: 305/3(652) [لم أجد هذا الكلام في ضعفاء النسائي].

(12) ابن حبان، الثقات: 320/6(7918).

قلت: له عند مسلم حديث واحد.

قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ –محمد بن العلاء– قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ –الثوري–، عَنْ **زِيَادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ε فِي الْقَدَرِ فَنَزَلَتْ: (يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[3] [4].

قلت: مدار حديث الباب على سفيان الثوري، رواه عنه: محمد بن كثير العبدي عند ابن حبان (6139 وأبو نعيم عند البخاري في خلق أفعال العباد (ص:49) ووكيعُ بن الجراح عند مسلمٍ (2656) والترمذيِّ (2157، 3290) وابنِ ماجه (83) وأحمدَ بن حنبل (9443، 9808) فغدا زياد بن إسماعيل المخزومي فوق مدار الحديث وقد ذكر مسلم حديث الباب بعد حديث: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: (كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ) [5] وبالتالي فإن للحديث شاهدًا، بالإضافة إلى أن اعتماد مسلم وابن حبان والترمذي وابن ماجه يشير إلى قبولهم للراوي وأنه لا بأس به عندهم، والله أعلم.

***

وبعد هذه الدراسة التي تناولت رواة مسلم المتهمين بالضعف، تبين أن عدد الرواة المتهمين بالضعف عند مسلم أكثر من عدد الرواة المتهمين بالضعف عند البخاري، ولكنهم ومع هذه الكثرة فإن أكثرهم قد توبع على مروياته، وما من راوٍ من هؤلاء الرواة إلا ووجدت توجيهًا مقنعًا لتخريج مسلم له، فهم ما بين متابع على حديثه، أو مقرون براو آخر أو لروايته شاهد، أو أن يخرج له لزيادة جاء بها ولم يأت بها راو آخر، وبالتالي فإنه لا يصح أن يقال أن كل هؤلاء الرواة على شرط مسلم، وإنما يقال إن مسلمًا قد أخرج له على الوجه الفلاني، ولا يصح عند مسلم التخريج له إلا على هذا النحو، هذا والله أعلم.

***

---

(1) البخاري، الكبير: 3/ 344 (1165).

(2) المزي، الكمال: 9/ 429 (2023).

(3) القمر: آية: (48، 49).

(4) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب كل شيء بقدر (ح: 2656) والترمذي في القدر باب إعظام أمر الإيمان بالقدر (ح:2157) وتفسير القرآن باب ومن سورة القمر (ح:3290) وقال الترمذي في الحديثين: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في المقدمة باب في القدر (ح:83) وأحمد في باقي مسند المكثرين (ح:9443، 9808).

(5) مسلم، القدر، باب: كل شيء بقدر (ح: 2655).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه..

فإنني وبعد دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: أن صحيحي البخاري ومسلم هما بحق أصحّ كتابين بعد كتاب الله تعالى، ولذا فإنهما يستحقان التقدير أولاً ثم العناية والدراسة لاستخراج كنوزهما.

ثانيًا: أن البخاري ومسلمًا قد رويا لرواة متهمين بالضعف، ولكن صنيعهم في التخريج لهؤلاء يدل على احتياطهم وتنبههم إلى ما قيل في هؤلاء الرواة.

ثالثًا: لم يخرج الشيخان في الأصول لراو ثبت ضعفه، وإذا خرّجا لراو متهم بالضعف في الأصول فإنك تجد لحديثه شاهدًا أو شواهد تقوي حديثه وتعضده، هذا فضلاً عن أن التهمة بالضعف محلّ نقاش وخلاف.

رابعًا: أخرج البخاري ومسلم للرواة المتهمين بالضعف في المتابعات والشواهد، وماله متابع أو شاهد، وفي الرغائب والفضائل، أو أن يختار أجود حديث هذا الراوي المضعف، أو لأنه ثقة عنده، أو حتى لا يكرر الإسناد، أو ألا يثبت ضعفه، أو أن يضعفه من لا يُعتد بتضعيفه، وما إلى ذلك من وجوه التخريج مما ينفي عنهما أي حرج في التخريج عن هؤلاء المتهمين بالضعف.

خامسًا: تبين لي أن أكثر رواة دراستي هذه قد اختلفت أقوال العلماء في تعديلهم وتجريحهم، ما يعني احتمالية عدم ثبوت تضعيف كثير منهم، وأما من كانت كفة التجريح تميل فيه، فإنني وجدت وجهًا قويًا لتخريج الشيخين له، من متابع له على روايته، أو أن يروي له مقرونًا بغيره وغير ذلك من الأوجه.

سادسًا: تبيّن لي من خلال تتبعي الاستقرائي –قدر الإمكان– أن عدد الرواة المتهمين بالضعف من رواة الصحيحين، دون من روى لهم البخاري تعليقًا ومسلم في المقدمة، مئة وخمسة وسبعون راويًا، اشترك البخاري ومسلم في الإخراج لثمان وخمسين راويًا منهم، وانفرد البخاري عن مسلم بالإخراج لسبعة وثلاثين راويًا منهم، وانفرد مسلم بالتخريج لثمانين راويًا منهم، وبهذا يكون عدد الرواة المتهمين بالضعف من رواة البخاري أقلّ من الرواة المتهمين بالضعف عند مسلم، حيث إن مجموع الرواة المتهمين بالضعف عند البخاري خمسة وتسعون راويًا، ومجموعهم عند مسلم مئة وثمان وثلاثون راويًا.

هذه نتائج دراستي هذه، والتي استغرقت من حياتي عامين تقريبًا، قضيتها في جمع مادة الرسالة، ثم ترتيبها وحذف المكرر، والبحث عن مرويات الرواة وتخريجها ودراستها، فالحمد لله الذي وفقني للعلم والتعلم.

وفي نهاية هذا العمل المتواضع أرجو من الله قبوله وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يغفر لي تقصيري وإسرافي في أمري، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.